

# قوانين

تحدد كيفيات تسيير وسير البوابة الإلكترونية وكذا  
كيفيات التسجيل والتحويل واستلام الوثائق الإلكترونية  
ومنح رقم التعريف المشترك، عن طريق التنظيم".  
المادة 5 مكرر 2 : تتضمن البوابة الإلكترونية المذكورة  
أعلاه، استماراة موحدة.

يقوم المركز الوطني للسجل التجاري بالصادقة على  
الاستماراة الموحدة الم المملوءة والممضدة والمصادق عليها  
بالطريق الإلكتروني من طرف منشئ المؤسسة بعد  
تأكدها وتسجيلها من طرف الإدارات المكلفة بالسجل  
التجاري والضرائب والإحصائيات والضمان الاجتماعي.  
وبعد المصادقة على الاستماراة الموحدة، يكون للمعني  
حق التسجيل لدى الإدارات المعنية المذكورة أعلاه،  
والحصول على رقم تعريف مشترك".

المادة 3 : تعدل وتتمم أحكام المادة 22 من القانون  
رقم 08-04 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق  
14 غشت سنة 2004، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه،  
وتحرر كما يأتي :

"المادة 22 : دون الإخلال بأحكام المادة 38 من القانون  
رقم 11-90 المؤرخ في 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات  
العمل، يمكن كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا  
تجاريا في الإنتاج أو التوزيع أو الخدمات، التوقف عن  
ممارسة تجارتة بسبب التوقف التقني للصيانة أو أثناء  
العطل أو الأعياد الرسمية".

يحدد الوالي بقرار، بعد استشارة الجمعيات،  
وجمعيات حماية المستهلكين، والتنظيمات المهنية، قائمة  
التجار الملزمين بضمان المداومة أثناء فترات وأيام  
التوقف عن ممارسة التجارة بسبب التوقف التقني  
للصيانة، أو أثناء العطل، أو الأعياد الرسمية، من أجل  
ضمان التموين المنتظم للسوق بالسلع والخدمات.

ويتعين على التاجر استئناف نشاطه عند نهاية  
العطل وبعد الأعياد الرسمية، تحت طائلة العقوبات  
المنصوص عليها في المادة 41 مكرر أدناه.

توضح شروط وكيفيات سير وتسيير المداومات  
والعطل والتوقف التقني للصيانة وكذا استئناف النشاط  
بعد الأعياد الرسمية، بقرار من الوزير المكلف بالتجارة".

المادة 4 : تعدل أحكام المادة 25 من القانون رقم 08-04  
المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت  
سنة 2004، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، وتحرر  
كما يأتي :

قانون رقم 08-18 مؤرخ في 25 رمضان عام 1439  
الموافق 10 يونيو سنة 2018، يعدل ويتمم  
القانون رقم 08-04 المؤرخ في 27 جمادى  
الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004  
والمتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.

إن رئيس الجمهورية،  
- بناء على الدستور، لا سيما المواد 43 و 136 و 138  
و 140 و 143 (الفقرة 2) و 144 منه،  
- وبمقتضى القانون رقم 22-90 المؤرخ في 27 محرم  
عام 1411 الموافق 18 غشت سنة 1990 والمتعلق بالسجل  
التجاري، المعدل والمتمم،  
- وبمقتضى القانون رقم 08-04 المؤرخ في 27 جمادى  
الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمتعلق  
بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المعدل والمتمم،  
- وبمقتضى القانون رقم 04-15 المؤرخ في 11 ربيع  
الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015 الذي يحدد  
القواعد العامة المتعلقة بالإمضاء والتصديق الإلكتروني،  
- وبمقتضى القانون رقم 09-16 المؤرخ في 29 شوال  
عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمتعلق بترقية  
الاستثمار،

- وبعد رأي مجلس الدولة،  
- وبعد مصادقة البرلمان،  
**يصدر القانون الآتي نصه :**

**المادة الأولى :** يهدف هذا القانون إلى تعديل وتميم  
بعض أحكام القانون رقم 08-04 المؤرخ في 27 جمادى  
الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004 والمتعلق  
بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، المعدل والمتمم.

**المادة 2 :** تتمم أحكام القانون رقم 08-04 المؤرخ في 27  
جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004،  
المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، بمادتين 5 مكرر 1 و 5 مكرر 2،  
وتحرران كما يأتي :

"المادة 5 مكرر 1 : تنشأ بوابة إلكترونية لتسهيل  
إجراءات إنشاء المؤسسات.  
يكلف المركز الوطني للسجل التجاري بمهمة تسيير  
البوابة الإلكترونية المخصصة لإنشاء المؤسسات.

"المادة 25 : يتم التسجيل في السجل التجاري لممارسة نشاط أو مهنة مقتنة دون الشرط المسبق المرتبط بضرورة تقديم رخصة أو اعتماد مطلوب لممارسة نشاط أو مهنة مقتنة، ما لم ينص التشريع على خلاف ذلك.

غير أن الشروع الفعلي في ممارسة الأنشطة أو المهن المقتنة الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري يبقى مشروطاً بحصول المعنوي على الرخصة أو الاعتماد المطلوبين الذين تسلمهما الإدارات أو الهيئات المؤهلة".

**المادة 5 :** تعدل أحكام المادة 41 مكرر من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 الموافق 14 غشت سنة 2004، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

"المادة 41 مكرر : يعاقب على عدم احترام الالتزام بالمدامنة والأحكام المتعلقة بالعطل والتوقفات التقنية للصيانة وكذا عدم استئناف النشاط بعد الأعياد الرسمية المنصوص عليها في المادة 22 أعلاه، بغرامة تتراوح من ثلاثين ألف دينار (30.000 دج) إلى مائتي ألف دينار (200.000 دج).

.....(الباقي بدون تغيير)."

**المادة 6 :** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018.

عبد العزيز بوتفليقة

